



نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال اليوم الوطني للمهندس

المعماري

الرباط : الأربعاء 18 يناير 2006

«العلماء الذين وجدوا في العلم والدين والآلة والسياسة»
عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

حضرات السيدات والسادة،

يلحيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذا اللقاء الذي يخلد الذكرى العشرين للخطاب التاريخي الذي ألقاه والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، لصيب الله ثراه، أمام ممثلي المهندسين المعماريين، معربا لهم عن كريم عطفه ورعايته لهم من خلال الإعلان عن إنشاء هيئة المهندسين المعماريين، ومذكرا بأهمية الدور الذي يضطلع به قطاع الهندسة المعمارية في تحديد هوية الشعوب.

وقد أضحى هذا الخطاب منذ ذلك الحين إلهاما مرجعيا يعود إليه المهندسون المعماريون بانتظام، ليستلهموا منه التصورات والأفكار العميقة التي أتى بها.

وقد درأنا بدورنا على إحاطة مهنتكم برعايتنا السامية، اعتبارا منا للدور الحاسم الذي يضطلع به قطاع السكن والتعمير في تحقيق التنمية البشرية، وبناء مجتمع مغربي عصري، وكذا للمهندسين المعماريين الذين كملوا على الدوام معينين ومتحليين بروح نكران الذات. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى التقدير الخاص للتضامن الفاعل الذي أبدتتموه على نحو يستدعي الإعجاب، وذلك في أعقاب الزلزال الرهيب الذي ضرب مدينة الحسيمة والمنطقة المجاورة لها، مما زاد هيئتكم رفعة وشرفا.

إن الموضوع الذي وفقتم في لصرحه للنقاش في ما بينكم اليوم، يتصرف على وجه الخصوص إلى مسألة توسيع المشاريع السكنية عبر سائر مناطق المملكة، والعمل على تنظيم قطاع التعمير في



إصدار التقييد بالمعايير المعمارية وضوابط السلامة، والحفاظ على جمالية مدننا وأصالتها، فضلا عن الانفتاح على التكنولوجيا العصرية، في مجال الاستعمال الأمثل للحرق البناء، دون المساس بحريات المواطنين وأذواقهم. ويندرج هذا الموضوع ضمن الأهداف التي حددناها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أشرفنا على إعطاء الانطلاقة لمشاريعها الرئيسية خلال السنة الماضية عبر مختلف جهات المملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تهدف إلى تحديد التوجهات الرئيسية لسياسة اجتماعية خلاقة على الأمد الطويل، تقوم على أساس تعبئة كافة مكونات البلاد.

وتتوخى هذه العملية، في المقام الأول، تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين الأكثر احتياجا، سواء في المجال القروي أو في المناطق الحضرية أو المحيطة بالمحضر ومن المعلوم أن التوفر على سكن لائق يكل أمنية عالية لدى مواطنينا، إذ فضلا عن كونه يوفر لهم وضعية الاستقرار المعنوي، فإنه يعد مؤشرا قويا على تقليص الفوارق الاجتماعية والحد من التهميش ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي يتعين على المهندسين المعماريين الاضطلاع به، لبلورة وتفعيل مبادرات ملموسة، تهدف إلى الرفع من فعالية مساهمتهم في تحقيق أهداف مشروعنا التنموي.

لذا، فقد حولنا هذا القطاع حيزا متميزا ضمن السياسات العمومية، من خلال الحرص على القضاء على ظاهرة السكن غير اللائق، عبر إطلاق العديد من الأوراش لإعادة إسكان الأسر ذات الدخل المحدود، حريصين من خلال هذه العملية على تحقيق اندماج أفضل للأحياء الهامشية، وإضفاء التجانس على التركيبة العمرانية، وجعل المواطن راضيا عن مسكنه وحيه، اللذين يكفلان له الحياة الملائمة والكرامة، وهي شروط أساسية لتمكين شباننا من التفتح وتحقيق الذات. فنحن نعتبر شخصا أن الكرامة الإنسانية ليست رهينة بالمكانة الاجتماعية أو الثروة، بقدر ما هي مرتبطة بما يسهم به الأفراد، كل في نطاق اختصاصه، في تنمية بلادهم. ففي كل هذه الشروط وهذا التوجه، سيتمكن أبناؤنا من تحقيق ذاتهم وتصور ملكاتهم، ليصبحوا بذلك مواطنين صالحين.

وعلاوة على ذلك، يتعين على المتدخلين في هذا القطاع، لا سيما المهندسين المعماريين،



سواء مارسوا عملهم الإبداعي في القطاع العام أو الخاص الاضطلاع بدور مركزي في بلورة وعصنة معايير الجودة، التي ينبغي أن يتميز بها السكن في بلادنا، والحفاظ على تراثنا المعماري وتحسينه في أفق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

لذا، ينبغي إظهار الميزج من التعبئة والتخلي بالحس الوطني العالي لجعل هذا القطاع الحيوي رافعة حقيقية للتنمية في بلادنا، وعملا يتيح للقطاعات الاجتماعية الفقيرة إمكانية الحصول على سكن لائق يأخذ بعين الاعتبار قدرتها على الاقتراض ويتم وفق شروطه تكون السلطات العمومية طرفا فيها، وخاصة من خلال إنجاز أشغال التهيئة الضرورية من لشرق وشبكات خدماتية، مع إمكانية مساهمة المجتمع المدني في هذا المجال

لذا، يتعين عليكم رفع هذا التحدي، والمضي قدما بكل عزم وثبات في إنجاز مشاريع السكن الاجتماعي، وإعادة هيكلة المساكن غير اللائقة. وهو الأمر الذي يتطلب تفكير معمقا مبنيا على الخصوص على استثمار الكفاءات المتوفرة لدى المدرسة الوطنية للمهندسة المعمارية وعلى إمكانية تطوير أساليب وتقنيات جديدة لبناء المساكن بوتيرة تسمح بسد العجز الحالي في هذا المجال ولاستجابة للطلب المتزايد بفعل الهجرة القروية. " كما ينبغي تحقيق هذا المبتغى دون الإخلال بجمالية الطابع المعماري والعمراني، أو التفريل في سلامة الأشخاص والممتلكات.

وينبغي للفاعلين المعنيين أن يحرصوا أثناء وضع مشاريع جديدة للسكن الاجتماعي، على الاختيار المناسب للمواقع التي ستخصص لإنجاز هذه المشاريع، وأن يتحاشوا المناطق المعرضة لخطر الفيضانات أو الزلازل أو أي عوامل سلبية من شأنها تشويه تراثنا المعماري والثقافي أو إلحاق أي أضرار بالبيئة. كما يتعين عليهم العمل على تحقيق اندماج العمراني للمراكز الحضرية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تمكينها من المرافق الاجتماعية والمساحات الخضراء اللازمة.

وقد لا حطنا من خلال الجولات الاستطلاعية التي نقوم بها ميدانيا عبر مختلف جهات المملكة، وجود اختلالات في النسيج العمراني تتجلى في بروز أحياء غير متجانسة أو تشييد مبان



لا تستجيب لمعايير السلامة المطلوبة، حتى أن بعض هذه البنايات قد تسبب للأسف في إزهاق أرواح مواطنين أبرياء لا سيما في الدار البيضاء وفاس.

لذا نهيب بكم إلى القيام بإحصاء عبر مختلف أنحاء المملكة لحصر المباني التي تم إنجازها بدون التقيد بالقوانين المعمول بها في هذا الشأن، أو التي هي آيلة للسقوط لأسباب ترتبط بنقص في جودة البناء أو وسائل التهوية أو التقادم أو تشييد هياكل إضافية دون أدنى احترام لمعايير السلامة. فعلى السلطات العمومية القيام بهذه المهمة بتعاون وثيق مع الفاعلين المعنيين وصولاً إلى حلول عاجلة ملائمة وفعالة لمحاربة هذه الظاهرة.

وقد قررنا في الحارر عايتنا السامية لكم أن نحدث جائزة سنوية أطلقنا عليها إسمنا الكريم ، لمكافأة أفضل المشاريع الموجهة للسكن الاجتماعي ، لا سيما منها تلك التي تتميز بالتجديد في أساليب البناء ، والبحث في مجال الاستخدام العقلاني للمواد المحلية وترميم البنايات المعرضة لخسر السقوط، والحفاظ على سمات الأصالة المغربية، والتوفيق في اختيار المواقع ومتابعة أشغال البناء .

وقد قررنا أن نعهد، في هذا الصدد، للوزارة المكلفة بالقطاع، بتعاون مع هيئة المهندسين المعماريين ، باتخاذ التدابير اللازمة للإشراف على هذه الجائزة، والشروع في تنكيمها ابتداء من هذه السنة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نولي اهتماما بالغا لما تقوم به السلطات الحكومية المعنية، بتعاون مع الفاعلين المعنيين لوضع اللامات الأخيرة على مدونة التعمير التي أعطينا انطلاقتها في 3 أكتوبر 2005. وإننا لنعبر عن ارتياحنا للتدابير التي تم اتخاذها لتفعيل مقتضيات هذه المدونة ، لا سيما من خلال تعميم الوكالات الحضرية على صعيد المدن الرئيسية للمملكة، علما أن مثل هذه الوكالات تعد بمثابة القاصرة التي تساهم محليا في تطوير القطاع، في تقييد تام بالقوانين المعمول بها. وما من شك في أن اقتراحاتكم ستكون ذات فائدة هامة بالنسبة للسلطات الحكومية المكلفة بالقطاع. لذا ينبغي لهذه الاقتراحات أن تأخذ بعين الاعتبار مدى ما يتطلبه حجم الاحتياجات المعبر عنها على الصعيد الوطني بالنسبة للسلطات العمومية، بالقياس إلى ضالة



الوسائل المتوفرة للدولة. فعليكم أن تأخذوا هذه الإكراهات في الحسبان خلال بلورة المشاريع المسندة إليكم ومتابعتها وتدريبها تدريباً عقلانياً.

وفي هذا الصدد، يتعين على هيئة المهندسين المعماريين التي برهنت عن كفاءتها لسنين عديدة، بذل الجهود اللازمة للتكيف مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية في بلادنا، والالتزام بالمعايير الدولية.

وغير خاف أن هيئتكم تواجه إكراهات حاسمة، ما فتئت تتطلب منكم وبصفة متدرجة القيام بعملية تأهيل سريعة لمواجهة آثار العولمة، لا سيما عن طريق التكتل في إطار هيكل مهنية قوية وقابلة للاستمرار. كما ينبغي للحكومة مواكبة ما تقومون به باتخاذ كافة التدابير التحفيزية والمبادرات الكفيلة بتمكينكم من مواجهة هذه الإكراهات، والتوفيق بين الاستجابة للاحتياجات المحلية، وتطلعاتكم المشروع إلى استيفاء شروط التنافسية على الصعيد الدولي وأنه ليتعين على السلطات العمومية في هذا الصدد، القيام بكافة الإصلاحات، بتشاور وثيق مع الفاعلين المعنيين، لا سيما فيما يتعلق بمدونة أخلاقيات المهنة والمرسوم المنظم لعملية تفويت الصفقات العمومية، بهدف ضمان معايير الإنصاف والشفافية والاستحقاق في منح مثل هذه الصفقات.

وكونوا على يقين بأنكم ستحصلون على الدوام برعايتنا وسابغ عنايتنا، رعيًا لما تقومون به من جهود مثمرة في خدمة بلدكم ومجتمعكم. متمنين لكم كامل التوفيق والنجاح في أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.